



Distr.
GENERAL

A/37/543
14 October 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٣ من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في الدورة السابعة
والثلاثين للجمعية العامة

التقرير الأول للجنة وثائق التفويض

الرئيس : السيد دافيدسون ل. هيبورن (جزر البهاما)

١ - قامت الجمعية العامة في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، ووفقا للمادة ٢٨ من نظامها الداخلي ، بتعيين لجنة لوثائق التفويض لدورتها السابعة والثلاثين تتألف من الدول الأعضاء التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، سيشيل ، الصين ، نيبال ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - وعقدت لجنة وثائق التفويض جلستها الأولى في ١٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ .

٣ - وانتخبت اللجنة بالاجماع السيد دافيدسون ل. هيبورن (جزر البهاما) رئيسا .

٤ - وكان معروضا على اللجنة مذكرة من الأمين العام مؤرخة في ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ بشأن حالة وثائق تفويض الممثلين في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وأشارت المذكرة الى أن ٩٠ دولة من الدول الأعضاء كانت قد قدمت حتى ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ وثائق تفويض صادرة اما عن رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية ، وفقا لما نصت عليه المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة . وهذه الدول هي :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية البانيا

الاردن البانيا (جمهورية - الاتحادية)

اسبانيا انتيفوا وبربودا

استراليا اندونيسيا

اسرائيل اوفندا

افغانستان ايرلندا

الجمهورية العربية السورية	ايسلندا
الدامرك	بابوا غينيا الجديدة
رواندا	باراغواى
رومانيا	البحرين
زامبيا	البرازيل
زمبابوى	بربادوس
ساحل العاج	بلجيكا
سان تومي وبرينسيبي	بلغاريا
سنغافورة	بليز
سوازيلند	بنما
السودان	بنن
سورينام	بورما
سيراليون	بوروندى
سيشيل	بولندا
شيلي	تايلند
الصومال	ترينيداد وتوباغو
الصين	تشاد
العراق	تشيكوسلوفاكيا
غابون	جامايكا
غامبيا	جزر البهاما
غانا	جزر القمر
غينيا الاستوائية	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
فانواتو	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
فنزويلا	جمهورية تنزانيا المتحدة
فنلندا	الجمهورية الديمقراطية الألمانية

المملكة العربية السعودية	فييت نام
منغوليا	قبرص
موزامبيق	قار
النرويج	كمبوتشيا الديمقراطية
النمسا	كوبا
نيبال	الكويت
نيوزيلندا	كينيا
هنغاريا	لكسمبرغ
الولايات المتحدة الامريكية	ليبيريا
اليابان	ليسوتو
اليمن	ماليزيا
اليمن الديمقراطية	المغرب
يوغوسلافيا	المكسيك
اليونان	ملديف

٥ - وقال المستشار القانوني موضحا للجنة أن المعلومات الواردة في مذكرة الأمين العام لا تتصل الا بالذول الأعضاء التي قدمت وثائق تفويض رسمية وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة . وبين المستشار القانوني أيضا أن الأمين العام سيقدم إلى اللجنة في مرحلة لاحقة تقريرا عن وثائق تفويض الذول الأخرى الأعضاء التي اشتركت في الدورة السابعة والثلاثين ولم تكن وثائق تفويض ممثلها رسميا قد وردت بعد انعقاد الجلسة الأولى للجنة . وعلاوة على ذلك وجه المستشار القانوني أنظار أعضاء اللجنة إلى الرسائل التالية المتصلة بأعمال لجنة وثائق التفويض والتي جرى تحميلها بوصفها وثائق رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت ، وهي : A/37/481 ، و A/37/492 .

٦ - وأدلت ذول أعضاء في اللجنة ببيانات تتعلق بوثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وهذه الذول هي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الصين ، نيبال ، الولايات المتحدة الامريكية ، الجمهورية الدومينيكية نيجيريا ، نيوزيلندا ، سيشيل . وأدلى ممثل كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببيان عن اشتراك ممثلي افغانستان في

في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . كذلك أدلى ممثل كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ببيان عن وثائق تفويض ممثلي شيلي .

٧ - وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه فيما يتعلق بوثائق تفويض وفد ما يسمى " بكموتشيا الديمقراطية " ، فإن الاتحاد السوفياتي يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ما من حكومة غير حكومة جمهورية كموتشيا الشعبية ، التي تمارس السلطة كاملة على جميع أراضي هذا البلد ، يمكن أن تكون الممثل الشرعي الوحيد لكموتشيا في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمحافل الدولية . فبعد الاطاحة بنظام بول بوت . الذي اتبع سياسة الإبادة الجماعية ضد شعبه نفسه ، أخذت عملية البعث القومي في كموتشيا تقوى وتشتد عاماً بعد عام . وقد أجريت الانتخابات العامة للجمعية الوطنية على أساس حر وديمقراطي ، واعتمد الدستور ، وانشئت أجهزة السلطة في الدولة ، وهي تعمل بنجاح بدعم من الشعب . وان التغييرات التي حصلت في كموتشيا لا يمكن نقضها ، نظراً لكونها نتيجة اختيار قام به الشعب الكموتشي نفسه . وتلقى السياسة الخارجية المحببة للسلام التي تنتهجها جمهورية كموتشيا الشعبية ، اعترافاً دولياً واسعاً متزايداً ، وتهدف هذه السياسة الى اقامة علاقات سلمية تراعي حسن الجوار مع البلدان المجاورة والى تعزيز السلم والأمن في جنوب شرق آسيا وفي جميع أرجاء العالم وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ولا يمكن لأولئك الذين يتصرفون وكأنهم ممثلي ما يسمى " بكموتشيا الديمقراطية " أن يكون لهم مقعد في الأمم المتحدة ، ويجب ألا يكون لهم ذلك . فوجودهم في الأمم المتحدة غير اخلاقي اطلاقاً ؛ وهو مناف لميثاق الأمم المتحدة ، واهانة لذكرى الملايين الثلاثة من ضحايا الإبادة الجماعية التي ارتكبها بول بوت ، كما أن وجودهم في الأمم المتحدة يمثل تحدياً لعقل الانسان وضميره . وان الموقف غير الطبيعي فيما يتعلق بتمثيل " كموتشيا الديمقراطية " في الأمم المتحدة هو من الواضح بحيث أن الذين كانوا يدعمونه قد اضطروا الى اللجوء الى مناورة جديدة ، ناصبين على عجل ما يسمى " بالحكومة الائتلافية لكموتشيا الديمقراطية " . وان وفده ليرغب في أن يؤكد أن مهزلة اقامة ما يسمى " بالحكومة الائتلافية لكموتشيا الديمقراطية " بكاملها لا تغير بأي حال من الأحوال الطبيعة غير الشرعية لوجود ممثلي عصبة بول بوت في الأمم المتحدة . فذاك " الائتلاف " ما هو الا غطاء لعصبة بول بوت ، التي يمثيها الشعب الكموتشي . وان الاتحاد السوفياتي يؤيد كلياً موقف جمهورية كموتشيا الشعبية ، على النحو المذكور في البرقية المؤرخة في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ الموجهة الى رئيس الجمعية العامة والى الأمين العام للأمم المتحدة من وزير خارجية هذه الجمهورية ، هون سنن (A/37/481) . ففي تلك البرقية احتج وزير الخارجية ، باسم الجمعية الوطنية ومجلس الدولة ومجلس وزراء جمهورية كموتشيا الشعبية ، وباسم الشعب الكموتشي ، على وجود مجرمي الإبادة الجماعية في الأمم المتحدة وطلب طردهم من المنظمة واستعادة حقوق جمهورية كموتشيا الشعبية في الأمم المتحدة ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب

الكمبوتشي . وان وفده يتمسك بقوة بأنه ما من ممثلين غير ممثلي جمهورية كمبوتشيا الشعبية يمكن لهم أن يتكلموا في الأمم المتحدة باسم الشعب الكمبوتشي . وان اعادة مقعد كمبوتشيا الى ممثلها الشرعي الوحيد - وهو جمهورية كمبوتشيا الشعبية - هو القرار العادل الوحيد الذي يتفق مع مطالب الشعب الكمبوتشي ومع متطلبات ميثاق الأمم المتحدة . ولهذا الأسباب فان الوفد السوفياتي يعارض الاعتراف بوثائق تفويض ما يسمى " بكمبوتشيا الديمقراطية " .

٨ - وقد كرر نفس الممثل موقف وفده فيما يتعلق بعدم الاعتراف بوثائق تفويض الوفد الممحين من قبل النظام الفاشستي في شيلي .

٩ - قال ممثل الصين أنه بما أن ممثل الاتحاد السوفياتي قد جدد الطعن في وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية ، فان الوفد الصيني يجد لزاما عليه أن يكرر الاعراب عن موقفه بشأن هذا الأمر . ان الجميع يعلمون أن كمبوتشيا الديمقراطية عضو في الأمم المتحدة وان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية هي الحكومة الشرعية الوحيدة لذلك البلد . وقد جرى التأكيد على ذلك في جميع الدورات السابقة للجمعية العامة . وذكر أن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية التي تشكلت مؤخرا برياسة الأمير نوردوم سيهانوك قد حظيت بالترحيب الحار والتأييد من جانب الشعب الكمبوتشي . واستطرد قائلا ان وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية الى الدورة الحالية قد قدمت وفقا لمتطلبات الأمم المتحدة وأحكام النظام الداخلي للجمعية العامة . وقال ان تلك الوثائق مستوفية للشروط وسليمة تماما . لذا يعتقد الوفد الصيني أنه لا ينبغي أن يكون هناك مزيد من الجدل بشأن هذا الأمر وأنه ينبغي للجنة وثائق التفويض أن تلتزم بالمقرر السليم الذي اتخذته جميع الدورات السابقة للجمعية العامة ، وذلك بأن تقبل وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية . أما ما يسمى " بجمهورية كمبوتشيا الشعبية " فليس سوى نظام عميل نصبته السلطات الفيتنامية عن طريق العدوان المسلح بتأييد من احدى الدولتين الكبريين . ويستند هذا النظام العميل الى حراب ٢٠٠ من قوات الاحتلال الأجنبية ولا يمكن أن يمثل الشعب الكمبوتشي بأي حال من الأحوال . واستطرد قائلا أن الاعتراف بذلك النظام مكافئ لاجازة العدوان الفيتنامي على كمبوتشيا وهو ما لا يقبله المجتمع الدولي . ثم قال ان الوفد الصيني يدعو من جديد لجنة وثائق التفويض الى مناصرة العدل ووضع حد للتعويق بأن تقبل وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية .

١٠ - وأضاف الممثل نفسه أن وفده يود أن يعيد التأكيد على أن السماح للسيد دوست من أفغانستان بالمشاركة في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة لا ينبغي أن يفسر بأي حال من الأحوال على أنه يعني قبول الصين للحالة التي أوجدها التدخل العسكري الأجنبي في أفغانستان .

١١ - وقال ممثل نيبال أن موقف بلده بشأن وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية قد شرح في دورات سابقة للجمعية العامة . واسترسل قائلا أن السلطات الحالية في بنوم بنه

موجوده بها بصفة غير شرعية وأن نيبال لم تقبل باغتصاب هذه السلطات للسلطة الشرعية لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية نتيجة للغزو الذي قامت به فييت نام . واستطرد قائلا أن نيبال تعتقد أنه ينبغي قبول وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية .

١٢- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن وفده قد أعرب مرارا عن وجهات نظر الشعب الأمريكي فيما يتعلق بسيطرة الحكم الاستبدادي للخميريين الحمر على كمبوتشيا . فهو يشعر بالقلق العميق إزاء المعاناة البشرية المؤلمة وحالات الوفاة التي تحدث هناك ، ولا سيما في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ . وأعلن أن الولايات المتحدة ستواصل التنصل من المسؤولين عن تلك المأساة . ومع ذلك ، فإن وفده يييد قبول وثائق التفويض الخاصة بكمبوتشيا الديمقراطية انطلاقا من أسس تقنية . ثم قال ان الأمين العام قد ذكر في تقريره الى لجنة وثائق التفويض أن تلك الوثائق تتمشي مع احكام المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة . لذا فان وفد الولايات المتحدة يرى أنه لا توجد أمام لجنة وثائق التفويض أية قضية تتعلق بوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية . واستطرد قائلا أنه على النقيض من ذلك ، ليس هناك أساس من القانون أو العدل للادعاء الذي يثيره النظام الذي نصبه الغزو والاحتلال العسكري الفيتنامي في كمبوتشيا . واسترسل قائلا ان هذا الادعاء لا يمكن أن يستند الا الى الاستخدام غير الشرعي للقوة . وبناء على ذلك ، وفي غيبة أي ادعاء أرجح ، فإنه ينبغي للجنة وثائق التفويض ، كما حدث في الماضي ، أن توصي بقبول ممثلي الحكومة التي قبلت دورات سابقة للجمعية العامة وثائق تفويضها . وأضاف الممثل نفسه أنه في حين أن الاعتبارات التقنية المتعلقة بوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية لم تتغير منذ عام ١٩٧٥ ، فإن من المهم ملاحظة أن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد اتسع نطاقها هذا العام لتشمل زعماء يمثلون الشعب الخميري على نطاق واسع . وأعلن أن وفد الولايات المتحدة يرحب بهذا التطور بوصفه خطوة ايجابية نحو ايجاد تسوية سياسية شاملة في كمبوتشيا وفقا لاعلان المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا وقرارات الجمعية العامة ٢٢/٣٤ ، و ٦/٣٥ ، و ٥/٣٦ . واستطرد قائلا ان القيادة التي يونها الأمير نورد وم سيبانوك وسون سان رئيس الوزراء لكمبوتشيا الديمقراطية يعكس طموحات الشعب الخميري بأسره الذي يود أن يرى بلده وقد تحررت من التدخل الاجنبي . وأعلن أن الولايات المتحدة ترحب باشتراك كل من الأمير سيبانوك وسون سان رئيس الوزراء في مداولة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

١٣- وذكر نفس الممثل أيضا أنه لا يوجد أساس بأية صورة كانت لبيان ممثل الاتحاد السوفياتي الذي يهاجم وثائق تفويض وفد شيلي . وقال ان وفده يرى أن ذلك البيان لا يعني سوى أن الاتحاد السوفياتي لا يرضى عن حكومة شيلي . ومع ذلك ، فإنه يود الاعراب عن الأسى إزاء محاولة الاتحاد السوفياتي استخدام لجنة وثائق التفويض ، التي تضطلع بولاية قانونية واجرائية خطيرة ، في الاعلان عما يروق وما لا يروق له سياسيا . ولاحظ أن وفودا عديدة لا تعجبها هذه أو تلك من حكومات بعض الدول الأعضاء الا أنها لا تستغل ذلك المحفل في أغراض لا تتصل بالمهام التي يضطلع بها . وأعرب الممثل نفسه عن تأييد وفده للملاحظات التي قدمها ممثل الصين فيما يتعلق بوفد أفغانستان .

١٤ - وذكر ممثل جمهورية الدومينيكان أن وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية مستوفية للشروط وتفي بمتطلبات الجمعية العامة على نحو ما تم في سنوات سابقة . واستطرد قائلاً ان الجمعية العامة قبلت وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية في دورات سابقة وينبغي أن تقبلها في الدورة الحالية . وأعلن أن وفده يقبل وثائق التفويض تلك بوصفها وثائق سليمة .

١٥ - وذكر ممثل نيجيريا أنه لا يود أن ينبش في ماضي تاريخ كمبوتشيا البغيض . وقال ان نيجيريا معتبلة بالتطورات الحالية التي تتعلق بذلك البلد ، وان وفده يأمل أن تعمود الأحوال العادية الى كمبوتشيا تماما . وأشار الى أنه لا توجد صعوبة بشأن وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية ، وان وفده يرى أنها قانونية وينبغي قبولها .

١٦ - وذكر ممثل نيوزيلندا ان موقف حكومة نيوزيلندا من الفذائع التي حدثت في كمبوتشيا في ظل نظام بول بوت قد جرى الاعراب عنه في عدة مناسبات في الجمعية العامة التي تمثل المحفل السليم للمناقشات السياسية بين الحكومات . ومع ذلك فان مهمة لجنة وثائق التفويض هي أن تتأكد من أن وثائق التفويض المقدمة بشأن الممثلين تستوفي اشتراطات المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة . وقال ان وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية تستوفي هذه الاشتراطات ، وعلى ذلك فهي قانونية وينبغي قبولها .

١٧ - وذكرت ممثلة سيشيل ان ولاية لجنة وثائق التفويض هي أن تدرس وثائق تفويض وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بكمبوتشيا ، لا مراة في شرعيتها أو عضويتها بالأمم المتحدة . وذكرت ان من المؤكد رغم ذلك وجود علامة استفهام كبيرة حول وثائق تفويض الوفد الذي يقال انه يمثل كمبوتشيا . وقالت ان حكومة سيشيل ترى ان الممثل الشرعي الوحيد لكمبوتشيا هو جمهورية كمبوتشيا الشعبية . أما أسباب اعترافها بجمهورية كمبوتشيا الشعبية فقد ذكرت بالفعل في مناسبات عديدة في الامم المتحدة ، ومن ثم لا ضرورة للاعراب مرة اخرى عن هذه الأسباب . وفيما يتعلق بائتلاف كمبوتشيا الديمقراطية ، قالت ان " اعلان تشكيل الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية " يذكر في مبادئ عمله أن الغرض الوحيد من الائتلاف هو الدفاع عن مقعد كمبوتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة . كذلك جاء فيه أيضا أن لكل طرف يشارك في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية أن يحتفظ بتنظيمه الخاص وهويته السياسية وحرية العمل ، بما في ذلك الحق في تلقي المساعدات الدولية والتصرف فيها اذا كانت ممنوحة لها بالتحديد . وأشارت الى أنه ليس من حق الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية أن تتخذ أي قرار ينتهك أو يقيد تلك السلطة الذاتية يضاف الى ذلك أن الاعلان ينتهي بالقول بأن كل طرف من الأطراف الثلاثة المشاركة قد احتفظ لنفسه بحقه في حرية العمل ابقاء على دعمه فيما لو نشأ مازق يشل نشاط الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية . وفي هذه الحالة سيكون من حق الحكومة لكمبوتشيا الديمقراطية بقيادة السيد خيو سامبان أن تستأنف أنشطتها بوصفها الدولة الوحيدة لكمبوتشيا قانونا وشرعا ، وبوصفها احدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، من أجل تأمين استمرار

دولة كمبوتشيا الديمقراطية . وتساءلت عما يعنيه ذلك فقالت من سيمثل كمبوتشيا اذا أصبح الطريق مسدودا ؟ وهل سيكون على لجنة وثائق التفويض اذا اعترفت بوثائق تفويض الحكومة الائتلافية أن تجتمع مرة أخرى في حالة حدوث مأزق من أجل دراسة وثائق تفويض السيد سامبان مادامت وثائق تفويض الحكومة الائتلافية لم تعد صالحة ؟ ان هذه نقطة قانونية بالغة الخطورة ينبغي على اللجنة أن تنظر فيها ، وهي تطرح مشاكل تقنية . ومضت قائلة أن هذا الائتلاف لم يرق حتى في أرض كمبوتشيا وانما في الخارج . فكيف يكون باستطاعته أن يتظاهر بأنه يمثل شعب كمبوتشيا ؟ ان نتيجة ذلك هي اطلالة الآلام والمجابهات في المنطقة وتسبب صعوبات تقنية كثيرة للجنة وثائق التفويض . وقالت ان الحكومة الشرعية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وليس حفنة من المارقين والسفاحين ، هي التي تسير شؤون البلد ، وتدافع عن سلامته الإقليمية ، وتدبر مدارس ومستشفياته ، وتشكل قوام جيشه ، وتصدر الوثائق القانونية للدولة . وعلى ذلك فان وثائق تفويض تلك الحكومة هي التي تحتاج الى اعتراف . ومن الضرورة المطلقة اباداة زمرة بول بوت العاكفة على اباداة الأجناس والتي تصرفت بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة . وأشارت الى من يطالبون بانسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا - الموجودة هناك بدعوة من جمهورية كمبوتشيا الشعبية - فقالت ان العالم لا يحتاج الى تكرار مذبة أخرى كالتى شوهدت عند ما انسحبت القوات الأجنبية من منطقة أخرى يسودها الاضطراب . ومع ذلك فان وفدها يود أن يقلل الأعمال العدائية الى أدنى حد وأن يخلق مناخا أنسب لتمكين أبناء كمبوتشيا من حل مسألتهم . وناشدت البلدان التي ليست مستعدة للاعتراف بجمهورية كمبوتشيا الشعبية بالأ تعترف بكمبوتشيا الديمقراطية على الأقل وأن تتترك متحد كمبوتشيا في الأمم المتحدة خاليا . فهذا يبين مرونة وليس موقفا متصلبا ، ويمكن الأطراف المعنية في المنطقة من التقارب . كذلك من شأن هذا النهج أن يعزز مكانة الأمم المتحدة وبفي بمسؤولياتها تجاه الدائرة الدولية التي راحت تناشد الدول الأعضاء أن تطرد بول بوت . وأبلغت ممثلة سيشيل اللجنة أنها قد أحضرت معها عدة عرائض والتماسات ومكاتبات أخرى تلققتها بعثتها من مختلف أنحاء العالم ، وتلت بعضها منها على اللجنة . كذلك ذكرت الممثلة أن وفدها لم يشاهد وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية وأنها بالرغم من ابلاغ اللجنة أنها قانونية وسليمة الاصدار ، فانها تشعر بأنه ينبغي على اللجنة أن تدرسها بعناية مادامت مصدرا للخلاف .

١٨ - وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن وفده يرى أن الملاحظات التي أبداها مثلا الصين والولايات المتحدة فيما يتعلق بجمهورية أفغانستان الديمقراطية في غير محلها إطلاقا . وأردف قائلا أن هذه الملاحظات تستند الى تفسير مظل ومتحيز للأحداث الجارية في أفغانستان ذاتها والى صورة مشوهة للحالة في هذا البلد . وأضاف أن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد أقيمت نتيجة لقيام ثورة ديمقراطية وطنية فسي نيسان / أبريل ١٩٧٨ ، وأن سياستها تعكس ارادة الشعب الأفغاني المصمم تصميميا قاطعا على وضع حد للتخلف والقمع المترسخين منذ زمن بعيد ، وعلى اعادة تأكيد الحقوق والحريات الديمقراطية وضمان المساواة الاجتماعية والوطنية للجميع . واستطرد موضحا بأن المعروف

جيدا أن جمهورية أفغانستان الديمقراطية بلد غير منحاز يتمتع بالسيادة يضطلع بدور نشط في أعمال الأمم المتحدة ويسهم اسهاما بناء في حل القضايا الملحة الواردة في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة فيما يتعلق بتعزيز السلم والأمن الدوليين والتوصل الى نزع السلاح . وأكد أن ما بدر من ممثلي الصين والولايات المتحدة فيما يتعلق بجمهورية أفغانستان الديمقراطية لا يمكن أن يعتبر سوى محاولة لا مجال لقبولها للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة ، وتشكل انتهاكا صريحا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبايير القانون الدولي وكل ما ترسخ من ممارسة في الأمم المتحدة .

١٩ - واقترح الرئيس أنه مع الأخذ في الاعتبار بالبيانات التي ادلى بها المستشار القانوني وأعضاء اللجنة ، والتي ستظهر في تقرير اللجنة ، ينبغي أن تعتمد اللجنة مشروع القرار التالي :

" ان لجنة وثائق التفويض ،

" وقد فحصت وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة المذكورة في الفقرة ٤ من هذا التقرير ،

" واذ تأخذ في اعتبارها التحفظات المختلفة التي أبدتها الوفود أثناء

المناقشة ،

" تقبل وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء المعنية " .

٢٠ - وذكرت ممثلة سيشيل أن وفدها أثار عددا من المسائل الخطيرة فيما يتصل بوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية . وأشارت الى أن من حق وفدها الحصول على بعض الايضاحات قبل أن تتخذ اللجنة أي قرار .

٢١ - وذكر الرئيس أن الموضوع المعروف الآن أمام اللجنة كان قد ورد في مذكرة الأمين العام . وأردف قائلا أن بعض المسائل التي اثارتها ممثلة سيشيل تتعدى ذلك الموضوع وأنه لا يمكن تناولها في المرحلة الحالية ، وقال أنه ينوي مناقشة تلك المسائل معها في وقت لاحق بعد الجلسة . وأوضح أن الجمعية العامة سيطلب اليها أن توافق فقط على التقرير الأول للجنة وثائق التفويض وأنه يمكن النظر في المسائل التي اثارها ممثلة سيشيل ، في جلسات لاحقة اذا لزم الأمر . وأضاف أن وثائق التفويض الرسمية لكمبوتشيا الديمقراطية موجودة لدى الأمانة العامة وأنه يمكن لكل من يرغب أن يقوم بفحصها .

٢٢ - واعتمد مشروع القرار الذي اقترحه الرئيس دون تصويت .

٢٣ - ثم اقترح الرئيس أن توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار (انظر الفقرة ٢٥) . ووافقت اللجنة على الاقتراح دون تصويت .

٢٤ - وفي ضوء ما تقدم ، يقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة .

توصيات لجنة وثائق التفويض

٢٥ - توصي لجنة وثائق التفويض الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :
وثائق تفويض الممثلين في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة
ان الجمعية العامة ،
توافق على التقرير الأول للجنة وثائق التفويض .
